



قوى الامن:
سرعة تحرك
تترك ارتياحاً
لدى المواطنين

الخروقات الامنية وتوقيف الفاعلين وايحاء الخارج باستخدام لبنان تبقى تحت المراقبة

الامن خط احمر... ولا ارادة دولية بزراعة الاستقرار

هل الخروقات الامنية التي تحصل في اكثر من منطقة
واستسهال حمل السلاح واستخدامه من قبل البعض، يؤسسان
لمرحلة امنية جديدة على الساحة تستهدف زعزعة الاستقرار
وتعطيل اجواء الامن الهادئة، انطلاقاً من حرص جهات خارجية
على استخدام لبنان ساحة وصندوق بريد لرسائل سريعة اكانت
ساخنة او دموية في بعض الاحيان الى جهات مختلفة؟

تحصل لها الطابع الشخصي وليس السياسي او الطائفي
او المذهبي، وان الساحة اللبنانية مقلدة امام المخططات
الخارجية لشعور الجميع بما قد تتركه المواجهة من تدمير
وخراب في ظل الاستعدادات القائمة لمثل هذه المواجهة،
لان الارادة الدولية مع الاستقرار وضد زعزعة ومع الامن
في لبنان لانه خط احمر. كما انه لا توجد نية لدى
الاطراف الداخلية وخصوصاً لدى حزب الله رغم ايحاء
الخارج للقيام بقفزة مجهولة. ويعلق المسؤولون اهمية
على دور الاجهزة الامنية والعسكرية وسرعة تحركها
للقبض على مرتكبي الجرائم مما يترك ارتياحاً يعزز
الاعتقاد بأن القوى الشرعية قادرة على تعطيل محاولات

صعيد، وسط استغراب رسمي سجلته مواقف رئيسي
الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء لتصريحات غصن التي
وجدت فيها المعارضة ايحاءاً سورياً خدمة للنظام الذي
استند اليها لاتهام القاعدة «الآتية من لبنان» بانفجارات
دمشق، وبالتالي تقديم شكوى الى مجلس الامن بالاستناد
الى تصريحات غصن. ويقول احد الوزراء ان لا وجود
لعناصر القاعدة في لبنان وهناك متعاطفون معها. وتشير
اوساط حكومية الى ان تصريحات غصن تخالف سياسة
الرئيس نجيب ميقاتي التأي بالنفس عما يجري في المنطقة
وعدم ربط الساحة اللبنانية بالتطورات في سوريا خشية ان
تترك تداعيات على الوضع في لبنان، فلو كانت في لبنان

تستند المعارضة الى التقارير التي ترد الى المسؤولين
الامينيين نظراً الى دقتها وتساءل عما اذا كانت تعكس
المخاوف من حصول تفجير امني، ام ان المعلومات تستند
الى استنتاجات من لجوء البعض الى ضرب الاستقرار
وتهديد السلم الاهلي؟ على اعتبار ان هذا البعض يحجب
جهات خارجية تتصرف في لبنان على انها هي القادرة على
ضبط الوضع من دون سواها، لان الاستقرار في لبنان يحتاج
دائماً الى مظلة خارجية توفرها سوريا بعدما برهنت عن
ذلك على امتداد السنوات الماضية، وفق معلومات اكثرية؟
ويعزو مصدر وزاري الحوادث الامنية التي تقع واستخدام
السلاح في معظمها الى فقدان التوافق السياسي والى
انخفاض خطاب الدولة الجامعة والى ارتفاع خطاب
الاطراف السياسيين المتطرف، الامر الذي يدفع
المواطنين الى اللجوء الى الامن الذاتي لحماية انفسهم.
وسط الشعور بأن الدولة عاجزة عن توفير الحماية
الضرورية لهم، لانها الطرف الاضعف بين الافرقاء،
وتتصرف قوى سياسية سواء في الاكثرية او في المعارضة
على انها اقوى من الدولة واليها يلجأ البعض للحماية.

الحوادث الامنية واستخدام السلاح سببهما فقدان التوافق السياسي

ضرب الامن. فلبنان وفق جهات دبلوماسية غربية هو
بمنأى عما يجري في المنطقة، وان الانتفاضات العربية
لن تصل الى ساحاته بسبب حساسية الوضع وهشاشة
التركيبة و«تجاوز» لبنان مع اسرائيل، الامر الذي يجعل
الوضع تحت المراقبة الدولية لمنع وقوع المواجهة التي قد
تطيح كل شيء وتضع المنطقة بأكملها على فوهة الحرب،
اضافة الى ان تعدد الطوائف والمذاهب والاحزاب يجعل
لبنان نموذجاً يحتذى به لحل ازمات المنطقة، وان معادلة
الطائف ربما انسحبت كنموذج حل من خلال «طائف عربي»
يدورن المعادلات ويشكل ضابطاً للايقاع السياسي
ولتحصين الساحات واحترام موازين القوى، وهذا ما
يشجع على استمرار الاستقرار في لبنان.

ويؤكد وزير الداخلية العميد مروان شربل ان الامن
مستقر في لبنان على رغم الحوادث التي تحصل، لان
الامن خط احمر، داعياً السياسيين الى مزيد من
التضامن والتعاون وحرص الصف لمواجهة المرحلة
والاستحقاقات المقبلة ومنع حصول تداعيات في
لبنان واستخدام ساحته في المواجهات ■

ف. ا. ع

الحوادث الامنية واستخدام السلاح سببهما فقدان التوافق السياسي

عناصر للقاعدة كان يفترض بوزير الدفاع او سواه من
الوزراء ان يتخذ التدابير لاعتقال هؤلاء وليس الاشارة الى
وجودهم فقط، لما لذلك من مضاعفات وانعكاسات شعر
بها المعنيون مؤخراً. كون الاعلان تم خلال فترة الاعياد
وفق ما قالت المعارضة التي كشفت ان المعلومات الواردة
من سوريا الى حلفائها في لبنان تشير الى ضرورة تحريك
الوضع الامني لتخفيف الضغط عن سوريا في هذه الفترة،
وحمل القوى الاقليمية والدولية على تسليط الضوء على
لبنان، لما قد يكون لأي تفجير من ترددات في المنطقة
وعلى السلم الاقليمي، بحيث يخشى البعض من ان يدفع
ذلك الى مواجهات والى حرب تعمل قوى اقليمية ودولية على
تجنب وقوعها لما لها من تأثير على مجريات الامور وعلى
التطورات في المنطقة بحيث تؤدي الى نسف كل الجهود
لاحلال مشاريع الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط.

الامن خط احمر

وفي الوقت الذي تتخوف جهات سياسية من حصول
تدهور امني ومن تسخين جبهة الجنوب مقدمة لحصول
مواجهة مع اسرائيل، تؤكد مصادر دبلوماسية غربية ان
لا مخاوف من حصول تدهور امني، وان الحوادث التي

الخلاف السياسي

يعكس الخلاف بين القوى السياسية بعد الاصطاف الحاد
الذي تشهده الساحة والذي لم يكن قائماً حتى في عز ايام
الحرب وقساوتها، صورة التفكك وابعاده على الحياة العامة،
وعلى الوضع الامني على رغم جهوزية قوى الامن وسرعة
اكتشاف الجرائم ومرتكبيها وتوقيفهم، وهذا انجاز يقدر
لها. فقد اتصل رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان
بوزير الداخلية العميد مروان شربل لتهنئته على ما تقوم به
القوى الامنية من كشف مرتكبي الحوادث بسرعة فصول
وتوقيفهم. وابلغ سليمان شربل ان هذا الانجاز يسجل في
خانة قوى الامن طالبا منه نقل تهانيه الى هذه القوى ضباطاً
وافراداً ودعوتهم الى المزيد من العطاء في المجال الامني
والسهر على حماية المواطن في هذا الظرف.

وتركت تصريحات وزير الدفاع فايز غصن حول وجود
عناصر للقاعدة في لبنان تداعيات وردود فعل على اكثر من

الأكثريّة والمعارضة تترشقان في الموافقة على استئناف الحوار

لم تلق الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى القيادات السياسية لاستئناف الحوار في هذا الظرف الدقيق من تاريخ لبنان والمنطقة، الأذان الصاغية، وسط اعتراض من قبل الاطراف السياسيين على الخطوة في هذا الوقت ورغبة مشتركة لدى افرقاء الصراع في المعارضة والموالاة بتأجيل الخطوة الى ما بعد حسم الامر في سوريا، لكي تتبين معالم المرحلة المقبلة.

بإدارة رئيس المجلس الاسبوع الفائت الى الاعلان عن ان الرئيس سليمان وضع آلية للحوار ودعا الاطراف الى التجاوب مع مبادرة رئيس الجمهورية لتحسين الساحة من تداعيات التطورات في المنطقة لا سيما في سوريا، بعد تصريحات وزير الدفاع فايز غصن عن وجود عناصر للقاعدة في لبنان تقوم باعمال تخريب في سوريا وتساند الثوار وتقف الى جانب المعارضة السورية وتزودها بالسلاح، وفق اوساط النظام السوري، بعدما ابلغت دمشق المسؤولين اللبنانيين ان سياسة النأي بالنفس التي اعتمدها الحكومة حيال التطورات في سوريا لم يعد الحكم في سوريا يقبل بها، وبات يطالب لبنان الرسمي بموقف واضح لدعم النظام بوجه المعارضة السورية، والوقوف الى جانب سوريا التي تتعرض لمؤامرة خارجية وفق ما ينقل زوار دمشق.

وترأس الرئيس سليمان الاسبوع الفائت اجتماعاً لأعضاء لجنة الحوار الوطني التي تضم مستشارين يواكبون اعمال الحوار من اجل وضع تصور حول الدعوة لاستئناف الحوار وعرض الاقتراحات انطلاقاً من ملاحظات الاطراف حول هيكلية الهيئة ومن ينضم اليها من القوى السياسية في ظل مطالبة من قوى الاكثريّة بتوسيع اطار المشاركة في الهيئة، وحول جدول الاعمال بعد وجود رغبة في تحويل الهيئة الى مؤسسة وطنية بديلة مؤقتة عن مجلس الشيوخ، بحيث تعرض عليها وفق قوى ٨ اذار (مارس) المواضيع الخلافية من قانون جديد للانتخابات الى المحكمة الدولية الى التعيينات الى الموضوع الاقتصادي وتصحيح الاجور والى الملف المالي والموازنة وغيرها من المواضيع. يقابل ذلك اصرار قوى ١٤ اذار (مارس) على حصر النقاش في موضوع وحيد متبقي على جدول الاعمال وهو «الاستراتيجية الدفاعية»، اي موضوع السلاح وفق ما تشير المعارضة التي ترفض توسيع جدول اعمال الهيئة لان ذلك يحتاج الى توافق حوله.

موقف المعارضة من الحوار

كشفت اوساط سياسية في قوى ١٤ اذار (مارس) «ان احد اركان هذه القوى ابلغ الرئيس سليمان خلال جولة المشاورات التي اجراها منذ فترة مع القيادات لاستمجاز رأيها حول الدعوة التي اطلقها لاستئناف الحوار، موقف المعارضة من الموضوع والقائم على ان



المعارضة ترفض تعويم ٨ اذار بالحوار وتتمسك ببحث السلاح والمناصفة

تستقوى بالسلاح تحت اي شعار كان، على ان يعلن الحزب كشرط لاستئناف الحوار تسليمه البحث بموضوع السلاح دون سواه من ضمن الاستراتيجية الدفاعية، والتزام مقررات الحوار. وسبق للحزب ان انتقد الرئيس بري منذ فترة على خطوته الحوارية مشيراً الى ان بري لم يتشاور معه حول الخطوة فطوى بري الحديث عنها بعد انتقاد الحزب له، وترفض بحث موضوع المحكمة حول طاولة الحوار لان الموضوع خارج اطار البحث خصوصاً بعد انشاء المحكمة بقرار دولي تحت الفصل السابع، وتفضل المعارضة ان ينطلق الحوار مع حسم الوضع وبدء التغييرات في سوريا.

وتؤكد اوساط الاكثريّة ان الوضع الداخلي وفي المنطقة غير ملائم لاستئناف الحوار. ويؤكد قيادي في الاكثريّة على وجوب انتظار تضاح صورة التطورات في المنطقة وخصوصاً في سوريا، لتبيان مسار الامور لينبئ عليها الموقف الداخلي، وسيشمل الحوار عند ذلك المواضيع السياسية حول النظام والصيغة والتركيبة

قوى ٨ اذار تنتظر التطورات وتطرح وفقها صيغة تغييرية تتناول معادلة الطائف

السياسية. وان الحوار حول ازمة النظام التي يعيشها لبنان يقود القيادات السياسية الى الاتفاق على ميثاق عيش جديد سبق للبطريرك الراعي ان دعا الى قيامه. ويرى الحزب وجوب اعادة النظر بالطوائف كون المعطيات التي فرضت قيامه قد تبدلت والظروف قد تغيرت، وهناك معادلات جديدة يجب اخذها بعين الاعتبار. فالطائف القائم على المناصفة لم يعد الصيغة الصالحة بل يفترض اعتماد المثالثة كمعادلة سياسية لاشراك الشيعة في السلطة وفي القرار.

امام هذه المعطيات تؤكد اوساط مطلعة ان الاطراف السياسيين غير متحمسين للحوار الان، ويرتقب الجميع نتائج التطورات في المنطقة وفي سوريا تحديداً، لان التغيير المرتقب وفق ما يراه بعض الدبلوماسيين يحتم تغييراً في لبنان، ولكن على البارد ■

فيليب ابي عقل

عنوان الحوار هو موضوع السلاح وحصريته بيد الدولة التي يعود اليها وحدها قرار الحرب والسلم، وان قوى ١٤ اذار (مارس) تعارض توسيع هيئة الحوار وتوسيع جدول اعمالها وترفض ان تحتل موقع المؤسسات الدستورية اي مجلسي النواب والوزراء المكلفين بحث ومناقشة كل المواضيع، وان تم تحويل الهيئة الى مؤسسة وطنية فلا يجوز ان تحتل محل مجلسي النواب والوزراء، وما لم يقبله «الركن الآذاري المعارض» للرئيس سليمان قاله قيادي في ١٤ اذار (مارس) حيث «أكد على ان قوى ١٤ اذار (مارس) ترفض في هذا المرحلة تعويم قوى ٨ اذار (مارس) وتحديداً حزب الله في الوقت الذي يخسر مع حلفائه في الاكثريّة الحليف الاساسي في المنطقة بعد ايران، اي سوريا، بعد الكلام الكثير عن وجود ارادة باحداث تغيير في التركيبة السياسية في سوريا، وان نظام الرئيس بشار الاسد لم يعد قادراً على البقاء وعلى الصمود بوجه اتساع رقعة المعارضة وبعد العدد الكبير من الضحايا التي وقعت في سوريا، على رغم المبادرة العربية التي تعلن المعارضة انها فشلت وتطالب بتدويل الحل من خلال ارسال مراقبين دوليين، كما طالب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني (رئيس حكومة قطر التي ترأس مجلس الجامعة العربية)، في نيويورك اثناء اجتماعه مع الامين العام للامم المتحدة بان كي مون. وتطالب قوى ١٤ اذار (مارس) بأن يتركز الحوار الوطني على تطبيق المقررات التي اتخذتها طاولة الحوار في جلساتها السابقة لا سيما موضوع جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضبطه في الداخل، وجمع السلاح تنفيذاً للقرار ١٥٥٩ الذي يشير الى ذلك وقد اصطحب بان معه الى بيروت تيري رود لارسن المكلف الاشراف على تنفيذ القرار الذي تعتبره قوى ٨ اذار (مارس) وتحديداً حزب الله، انه غير موجود لانه مات ودفن، الا ان الامين العام للحزب السيد حسن نصرالله اشار منذ فترة الى ضرورة جمع السلاح الخفيف والمتوسط من ايدي اللبنانيين لتحسين الاستقرار بعد اعترافه بوجوده مع الجميع مستثنياً السلاح الثقيل لانه يستخدم لمواجهة اسرائيل.

حصريّة السلاح بيد الدولة

تقول المعارضة ان حصريّة السلاح بيد الدولة تؤمن العبور الى الدولة القوية والقادرة بحيث لا تبقى هناك فئة من اللبنانيين